الأمم المتحدة S/2019/363

مجلس الأمن

Distr.: General
2 May 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة

لقد تابعنا باهتمام كبير وقائع جلسة المناقشة العامة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي عُقدت في مجلس الأمن في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ ونحن نؤكد بموجب هذه الرسالة أهمية هذه الجلسة، التي اتخذ فيها المجلس قرارا هاما من شأنه أن يعزز استمرار الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع. ففد أصبح هذا الشكل من أشكال العنف الجنسي ظاهرة بغيضة تفاقم انتهاكات الكرامة الإنسانية والحرية، وتخلِّف آثارا نفسية مدمرة ستقوض لا شك تطلعات الضحايا إلى مستقبل آمن يستجيب لأمانيهم وآمالهم وأحلامهم المشروعة.

وفي هذا السياق، نؤكد مجددا التزام ليبيا بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستعدادها، على الرغم من المرحلة الانتقالية الصعبة التي تجتازها حاليا، لتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل ضمان القضاء على هذه الظاهرة، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال الشنيعة ومكافحة إفلاتهم من العقاب.

ونعتقد أن المشاركة في مثل هذه المواضيع الهامة ينبغي ألا يقتصر على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فنحن نؤيد أيضا دعوة ممثلي المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، شريطة تمتع المدعوين بالمصداقية وبمركز قانوني معترف به في بلدانهم. وفي هذا الصدد، استمعنا بانتباه للبيان الذي أدلت به السيدة إيناس ميلود، التي ادعت أنها تتكلم بالنيابة عن حركة النساء الأمازيغيات في ليبيا؛ وفي هذا الصدد، نود أن نوضح ما يلي:

- أشارت السيدة ميلود في البيان الذي أدلت به أنها تمثل جميع النساء الليبيات فضلا عن مجموعة من المنظمات النسائية غير الحكومية. وهذا الادعاء ليس له أساس قانوني لأنها لم تكلف أبدا بتولي هذه المهام. وعلاوة على ذلك، ادّعت أنها مهتمة بموضوع العنف الجنسي على أساس أنها تقوم برصد حالة المشردين داخليا والمهاجرين في ليبيا. ودفعت بهذا الادعاء دون تقديم أي أدلة موضوعية على دراساتها أو على أي مساهمة في الاستجابة للتحديات والصعوبات التي تنشأ في هذا الصدد.
- وتحدثت عما وصفته بتهميش المرأة الأمازيغية على مر العقود، وادعت تعرض شعب الأمازيغ للتمييز، وحرمان أفراده من حقوقهم السياسية والثقافية والاجتماعية. ونودّ أن نشير إلى أن هذا الادعاء الكاذب لا يسعى سوى إلى إثارة الشغب وزعزعة استقرار قيم ومبادئ الشعب الليبي الموحّد، وهو شعب متماسك اجتماعيا لا يعترف بالتمييز أو التهميش ضد أي عنصر

الرجاء إعادة استعمال الورق

اجتماعي، وما فتئ يقف صفا واحدا في وجه الاستعمار والأطماع الخارجية. وما زال الشعب الليبي يتطلع إلى تحقيق نظام ديمقراطي ينهض بالرخاء والرفاه والكرامة لجميع الليبيين. وهذا التماسك الشعبي يحتضن الجميع، بمن في ذلك إخوتنا وأخواتنا من الأمازيغ، الذين يتمتعون بنفس الحقوق ويتحملون نفس الواجبات مقارنة بغيرهم. وهم يشاركون بنشاط في جميع جوانب الحياة دون التعرض لأي إقصاء أو تهميش، ويتمتعون بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بل ربما بدرجة أكبر من غيرهم. وخيرُ دليل على ذلك أن بعضهم يشغل أعلى المناصب السياسية في الدولة الليبية ويتولى بعضهم الآخر وظائف عليا في الجهاز القضائي الوزارات السيادية وجميع قطاعات الخدمات. ومن المؤسف أن هذه الحقائق لم تُذكر من قِبل من تدعي أنها تتكلم بالنيابة عن الأمازيغ.

- وأشارت المتكملة إلى حادث اغتصاب لم يتسن لنا بعدُ التحقق من صحته؛ ولئن كان احتمال وقوع مثل هذه الحوادث واردا للأسف عندما تتدهور الحالة الأمنية في حالات النزاع، إلا أنها لا تحدث بصورة منهجية، وكل من يرتكب مثل هذه الأعمال، سيحاسب عليها وسيُقدم إلى العدالة في نهاية المطاف. ونحن ندين هذه الأعمال الشنيعة ونرفض تماما الادعاء بأن عنصرا معينا من العناصر الاجتماعية هو الوحيد المستهدف بجرائم الاغتصاب. وأكبر دليل على ذلك أن تقارير جميع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالوضع في ليبيا تخلو من أي إشارة إلى ما تدعيه المتكلمة. ولذلك، نود أن نؤكد في هذا الصدد أن المؤسسات القضائية تأخذ مأخذ الجد أي ادعاءات من هذا القبيل تصدر عن أي شخص.

- وفي البيان الذي أدلت به، دعت إلى توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة للنساء الحوامل ووسائل منع الحمل في حالات الطوارئ، ونحن نستغرب لعرض هذه المفاهيم الخلافية، التي تحمل في طياتها العديد من التفسيرات، بما فيها تلك التي تتعارض مع التعاليم الدينية والقيم الأخلاقية للمجتمع الليبي بجميع مكوناته، بما في ذلك إخواننا وأخواتنا الذين يتكلمون اللغة الأمازيغية. وقد شكل هذا الموقف الأولي أساس برنامج التعاون الذي وقعته ليبيا في السنة الماضية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي شمل الاستجابة لبعض احتياجات الصحة العامة وتوفير الخدمات وتلبية الاحتياجات الاجتماعية للنساء والشباب.

- ونحن نشدد على أن التحديات الصعبة التي تواجه ليبيا في هذه المرحلة الانتقالية تتطلب تعزيز الجهود الوطنية، مع التشديد على سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي، وتعزيز البحث عن الحلول المواتية لمواجهة التحديات والحفاظ على أرواح الناس وممتلكاتهم. ومن المؤسف أن البيان الذي أدلت به السيدة المذكورة آنفا لم يذكر هذه المبادئ والقيم التي يلتف حولها جميع الليبيين.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا واحترامنا للجهود التي يبذلها مجلس الأمن سعيا لمواصلة معالجة هذه المسائل الهامة، والتوصل إلى حلول شاملة لمنع المزيد من الخسائر ووضع حد للمعاناة في دوامة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) المهدي ص. **المجربي**
القائم بالأعمال بالنيابة